

الوزير قباني بحث في التطبيق مع نصري خوري

استشارية من أهالي المفقودين والمنظمات ستواكب أعمال اللجنة اللبنانيّة - السورية

ستباشر العمل فوراً، استناداً إلى ما تملكه من ملفات جاهزة ومعلومات عن الموضوع".

وذكر ان "رئيس مجلس الوزراء سيصدر قراراً آخر بتشكيل لجنة استشارية تضم ممثلي أهالي المفقودين وللمنظمات الإنسانية وحقوق الإنسان، لتواكب اللجنة في اعمالها وتطلعها إلى ما يتوافر لديها من معلومات تسهل عمل اللجنة وتساعدها في هذه المهمة الإنسانية. وكان من الطبيعي ان يصدر قرار اللجنة التي تمثل الجانب اللبناني في اللجنة المشتركة اللبنانيّة - السورية، كي يصار بعدها، وفي ضوئها، إلى تشكيل اللجنة الاستشارية الموافقة لعمل هذه اللجنة".

الحكومة السورية. وهي تمثل الجانب اللبناني في اللجنة المشتركة بين لبنان وسوريا"، مشيراً إلى أنها ستتولى السعي إلى حل موضوع اللبنانيين المفقودين أو المعتقلين في السجون السورية خلال اجتماعات مشتركة تعقد بين الجانبين وفقاً للاتفاق.

علماً ان الجانب اللبناني في اللجنة سيعتمد الملفات الموجودة لديه، والتي توفر كل المعلومات الازمة، للاستعانة بها في مقاربة الموضوع مع الجانب السوري. وكانت اللجنة السابقة استقتها بالتعاون مع أهالي المفقودين، مما يعني ان اللجنة لم تبدأ من جديد، إنما

بحث وزير العدل خالد قباني مع الامين العام للمجلس الأعلى السوري - اللبناني نصري خوري في تطبيق قرار مجلس الوزراء المتعلّق بتشكيل اللجنة المكلفة متابعة قضية المعتقلين في السجون السورية ومباسرة عملها وفقاً للاتفاق بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ونظيره السوري محمد ناجي عطري.

والتقى وزير العدل في مكتبه في الوزارة خوري، في حضور رئيس اللجنة القاضي جوزف عماري، وأوضح قباني على الاثر "ان اللجنة التي شكلها الرئيس ميقاتي جاءت تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع الرئيس ميقاتي ورئيس